البنية الاجتماعية. فعلى مدار ٢٢ عاماً، هبطت النسبة خمسة بالمئة، ليشكل سكان القرى ٦٦ بالمئة في العام ١٩٤٤، من مجموع السكان الاصليين[٣]. هذا في الوقت الذي لم تكن تتجاوز الطبقة الاقطاعية نسبة تذكر من مجموع السكان. امّا سكان المدن، فعملهم ارتكز على الصناعات الزراعية (الصابون، والتبغ، ومعاصر الزيتون)، وأعمال البناء والمحاجر، اضافة الى الكتبة والاداريين والمعلمين الذين، بمجموعهم، يشكلون فئة محدودة. وهذا يكشف عن مدى تدهور الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة لدى الاسرة الفلسطينية. وفي ظله، كانت النظرة الى المرأة متخلّفة، باعتبارها عالة على الاسرة وتتحكم بمكانتها مفاهيم العار والشرف. وقد تميّز هذا الواقع على النحو التالي:

١ ـ الوضع الاجتماعي: عانت المرأة من قوة تسلّط المجتمع عليها، كونها مخلوقاً ثانوياً لا يلتفت الى رغباته وأفراحه وأحزانه، وظلت حبيسة المنزل، معزولة عن المجتمع، غير مسموح لها بالخروج والاتصال الاجتماعي، وعليها من المهمات العديدة ما يحول دون امكانية التفكير بوقت للراحة.

وفي بيت زوجها، وبمجرد الانتقال اليه من بيت أبيها، فان وضعها لا يتغير الى الأفضل، بل قلّما كان يسمح لها بزيارة بيت أبيها، والأمثال الشعبية تعكس هذه الحالة، حتى ان غالبية الازواج لا يفضّلون الاقامة قرب أسرة الزوجة، خشية كثرة الزيارات والرغبة في قطع علاقاتها بأسرتها.

وقد كان من العار ان تحاول المرأة العودة الى بيت أبيها لاجئة، شاكية؛ وفي حال حدث ذلك، كانت المرأة تُجبر على العودة الى بيت زوجها مهما كانت طبيعة المشاكل التي تعاني منها.

واتسمت تلك المرحلة بالزواج المبكر بالنسبة الى الفتاة. وكان يتمّ الزواج بأكثر من واحدة؛ فتعدد الزوجات ظاهرة طبيعية في المجتمع الريفي الفلسطيني، وذلك لزيادة اليد العاملة في الأرض؛ اضافة الى ان هذا الزواج كان يعتبر مصادرة لحق المرأة في الاختيار؛ وكان، أيضاً، شكلاً من اشكال المصادرة لحقوقها القانونية والشرعية. فعلى الرغم من ان الدين يسمح لها بالارث، الّا ان أعراف المجتمع كانت تحرمها من هذا الحق. والزواج غالباً ما كان يتمّ في اطار العائلة، لابقاء السيطرة على الاموال والممتلكات.

وكانت تنشئة الفتاة، في ظل هذه العلاقات الاجتماعية وسيادة المفاهيم التقليدية، موجّهة توجيهاً مباشراً نحو احترام الرجل. امّا التعليم، فلم يدرج في قائمة وسائل التنشئة بالنسبة الى الفتاة، باعتباره مسألة لا ضرورة لها. ولذلك، كانت نسبة الأمية طاغية في صفوف النساء، بحيث يندر وجود نساء متعلمات، وبالذات في العشرينات؛ وان وجدن، فلم تكن ثقافتهن تتجاوز المرحلة الابتدائية، حيث لم يكن يوجد حافز لدى الأسرة لتعليم المرأة، لجهة كلفته في وقت لم يكن الذكور أنفسهم يتعلمون الّا بشكل محدود.

بشكل عام، كان المجتمع الفلسطيني يعاني من سياسة الاستعمار البريطاني الذي لم يكن يشجع التعليم، وذلك بخفض موازنة الصرف على المدارس. وكانت سياسته تقتضي العمل على وجود عدد محدود من المدارس تتركز في المدن، من أجل تخريج عدد من الكتبة والاداريين، وابقاء الجهل سائداً خشية من تغلغل الوعي، وبالتالي التمرّد. وقد وصلت نسبة الأمية بين البالغين ٨٦ بالمئة في ظل الانتداب البريطاني. أمّا لصغار السن، فقد كان يوجد، في العام ١٩٣٥، ١٥ مدرسة للبنات في ٨٠٠ قرية، و ٢٦٩ مدرسة للذكور، ووصلت ١٥ فتاة قروية فقط الى الصف السابع الابتدائي، اضافة الى ان ٥١٧ قرية لم يكن يوجد فيها مدارس، لا للذكور ولا للاناث، ولم توجد أي مدرسة ثانوية في القرى العربية[٤].